اعتبارات خاصة بالمودعين والمساهمين واصحاب المصالح

❖ المقدمة

تنظم تعليمات حوكمة الشركات الصادرة من البنك المركزي العراقي وسوق العراق للأوراق المالية التي تنظم اطلاع المستثمرين من خلال نشر المعلومات بخصوص الشركات المساهمة ومنها المصارف المدرجة في السوق .

❖ الغرض

تهدف التعليمات الصادرة من البنك المركزي العراقي وهيئة سوق المال العراقي في توفير الشفافية والإفصاح بخصوص المعلومات المالية حول الشركات بهدف الإستفادة منها من قبل المستثمرين عند قيامهم في الإستثمار في الأسهم المطروحة للبيع .

❖ حماية المودعين

هناك عدة وسائل لحماية المودعين للمصرف من خلال :

- تنفيذ تعليمات البنك المركزي والرقابة المكتبية والميدانية المستمرة للبنك المركزي العراقي بهدف التأكد من قيام المصارف بتطبيق القوانين وخاصة وجود سيولة كافية لدى المصارف لتوفير النقد الكافي لسحوبات الزبائن .
- تأسيس الشركة العراقية لتأمين على الودائع تساهم في توفير الضمان للمودعين في حالة فشل المصرف يحصل الزبون على نسب خمسون بالمائة من ودائعه عند فشل المصرف وبذلك توفر الحماية للمودعين .

❖ حماية صغار المساهمين

يفترض وجود إدارة نزيهة وقوية ومتخصصة تحقق أهداف المساهمين وتعززقيمة حقوقهم وتوفر للأقلية الحماية من إساءة إستخدام السلطة أوإساءة توزيع الأموال أوصرفها في صورة غير قانونية من مديري الشركات أو أعضاء مجالس الإدارة، مثل المكافآت السنوية المبالغ بها والتي لا تتناسب مع الأرباح المحققة والعلاوات العالية والامتيازات المختلفة وهذا حدث مع الكثيرمن الشركات المساهمة العامة في المنطقة وأدى إلى تعثر العديد منها

قوانين الحوكمة وقوانين حماية أقلية المساهمين تفرض عدم استغلال الإدارة أموال المساهمين والتأكد من سعيها إلى تعزيز ربحية أسهم الشركة وقيمتها على المدى الطويل ووضع الآليات التي تمكن حملة الأسهم من فرض رقابة على الإدارة في شكل فاعل، علماً أن من أهم مبادئ حوكمة الشركات حماية حقوق المساهمين سواء كبارهم أو صغارهم إضافة إلى تقديم معاملة عادلة لكل شرائح المساهمين وحماية دور أصحاب المصالح والإفصاح والشفافية الكاملة وتحقيق مسؤوليات مجالس الإدارة.

❖ دور الحوكمة في حماية وتعزيز حقوق المساهمين والمستثمرين

تعتبر ثقة المساهمين والمستثمرين بأن الأموال التي سيستثمرونها لن يساء استخدامها من قبل مديري الشركة او أعضاء مجلس الإدارة او كبار المساهمين، وأن هذه الأموال ستوظف بالشكل الأمثل الذي يراعي مصالحهم، بمثابة أحد أهم العوامل في نشوء وتطور أسواق رأس المال.
فواقع الأمران مجالس الإدارة والمديرين وكبار المساهمين تتوفر لهم امكانية اتخاذ القرارات التي تحقق مصالحهم على حساب مصالح غيرهم من المساهمين وعليه فان ثقة المساهمين والمستثمرين لا تتوفر الا اذا تأكد المستثمرون أنهم سيحصلون على معاملة عادلة ومتكافئة سواء كانوا محليين اواجانب ولهذا فان نظام الحوكمة الفعال يجب ان يوفروسائل يتسنى للمساهمين استخدامها لحماية حقوقهم والقدرة على اقامة الدعاوي القانونية والإدارية ضد المديرين واعضاء مجلس الإدارة وقد اظهرت التجربة ان احد اهم المحددات لقدرة المساهمين على حماية حقوقهم يتمثل في توفر وسائل فعالة للحصول على تعويضات مناسبة على الاضرار التي قد تلحق بمصالحهم ودون تأخير مفرط.
وتتعزز ثقة صغار المساهمين حينما يوفرالنظام القانوني الآليات اللازمة لإقامتهم للدعاوي القانونية عندما تتوفر لهم السندات القانونية التي تبرراعتقادهم بان حقوقهم قد انتهكت.

❖ معاملة المساهمون المنتمون الى نفس الفئة معاملة متكافئة

ينبغي أن يكون للمساهمين داخل كل فئة نفس حقوق التصويت فيجب أن يتمكن كافة المساهمين من الحصول على المعلومات المتصلة بحقوق التصويت الممنوحة لكل فئة من فئات المساهمين قبل شرائهم للأسهم، كما يجب أن تكون أية تغيرات مقترحة في حقوق التصويت خاضعة للتصويت من قبل المساهمين او من قبل المخولين بالتصويت (أو بالأنابة) .

ينبغي ان تكفل العمليات والإجراءات المتصلة بالإجتماعات العامة للمساهمين المعاملة المتكافئة لكافة المساهمين، كما يجب ألا تشكل إجراءات الشركة صعوبة أو تحمل المساهمين تكاليف مرتفعة للتصويت.يجب أن يعامل المساهمون المنتمون إلى نفس الفئة معاملة متكافئة.